مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الخصخصة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لعينة من الدول وبحسب مستويات التصنيع
اسم الكاتب: أ.م.د. أنمار أمين حاجي، شيماء محمد نجيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3289
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 97 مجلد 32 لسنة 2010
ص ص [335 -357]

الخصصخة وأثرها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
دراسة مقارنة لعينة من الدول وبحسب مستويات التصنيع

الدكتور أثمار أمين حاجي
استاذ مساعد-قسم الإقتصاد

شيماء محمد نجيب
باحثة إقتصادية

كلية الادارة والإقتصاد-جامعة الموصل

المستخلص

تتمثل الخصخصة بسياسة التحول العام من إقتصاديات موجهة أو مخططة مركزياً، أو إقتصاديات مختلطة إلى إقتصاد ليبرالي.

كما ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد العوامل المؤثرة في تطور ونمو الأقطار، ومؤشراً على قدرة الإقتصاد في التكيف مع التطورات العالمية والتحول نحو آلية السوق، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق يسهم في زيادة حجم التدفقات المالية نحو الأقطار.

ويسهم FDI في نقل التكنولوجيا، ويساعد على تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، لذلك يعد مصدراً تمويلياً مهماً، ويستطيع ربط الأقطار بشبكة إنتاج عالمية، لذلك كان التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعد محركاً للنمو، والتنمية الإقتصادية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الإقتصادية المختلفة، وهذا الأمر كان محور اهتمام البحث، كما ويهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر الخصخصة، فضلاً عن بقية العوامل الأخرى التي لها تأثيرات مختلفة بحسب الأوضاع الإقتصادية لكل دولة من دول العينة، وتتمثل هذه العوامل بـ (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والتضخم، والميزان التجاري، والخصخصة، والزمن)، وتتركز هذه التأثيرات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعتين، المجموعة الأولى المتمثلة بدول آسيوية تضم (اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا) والمجموعة الثانية المتمثلة بمجموعة الدول الأوربية، والتي تضم (بريطانيا بوصفها دولة رائدة في مجال الخصخصة، وهنغاريا، بولندا، وبلغاريا)، وتم تقسيم المجموعتين على وفق التصنيف الصناعي، خلال المدة 1980-2003.

تأريخ استلام البحث 2008/6/4 تأريخ قبول النشر 2008/12/28

A Comparative Study of a Sample of Countries According to the Levels of Manufacturing

Anmar A. Haji (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

Shaimaa M. Najeeb
Economic researcher
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

Privatization means a transformation from the public sector into the private sector by means of the sale of the losing institutions in the public sector to companies or individuals from the private sector. General transformation policy is known from socialist economies centrally drawn up various economies to the new liberal economic system. Countries have adopted form programs for its economies to enable them preparing the economy and the society for this transformation and privatization is the last stage in the process of transformation into free market system. Foreign direct investment is considered one of the effective factors in the growth and development of states and an index of economic ability to accommodate with the global developments, transformation towards market mechanism. The dominion of the multi-national companies upon the movement of commodities and services and markets' openness which contribute in increasing financial flows volume towards countries. FDI contributes in transforming technology and assists in compensating (lie deficit in local savings; therefore it is considered a financing source for them and can connect countries with a global production net. Thus care has been focused on suitable policies to attract foreign direct investments which are considered an incentive for growth.

المقدمة

إن التحول إلى إقتصاد السوق يعد من أبرز سمات عقد التسعينات، من خلال تبني العديد من الدول لسياسات تهدف إلى تشجيع نشاط القطاع الخاص، بغض النظر عن الأيديولوجية السياسية التي تحكم النظام السياسي، فضلاً عن ذلك فإن برامج البنك وصندوق النقد الدوليين، قد ركزت على موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، وفي مجال التكيف الهيكلي، حيث أوضحت ضرورة تشجيع النشاطات التي يقوم بها القطاع الخاص بدلا من نشاطات القطاع العام الحكومي أو التعاوني.

لذلك فقد اكتسبت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهمية كبيرة، بوصفه مصدراً للتمويل، ومصدر للحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات التنظيمية، والإدارية فضلاً عن التسويقية، من خلال ما تتيحه الشركات الأجنبية من إمكانية الاندماج في شبكة الإنتاج العالمي عن طريق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة اكتساب صادراتها القدرة على المنافسة في ظل بيئة متحررة.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد بالخصخصة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود القليلة الماضية، من قبل الباحثين والمراكز البحثية في إطار التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد محركاً للنمو والتنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الإقتصادية المختلفة في ظل ثورة المعلوماتية، وتكنولوجيا الاتصالات.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث: باستخدام برامج الخصخصة في معظم الدول ومنها عينة البحث إلاّ أن الإجراءات المتخذة لجذب رؤوس الأموال كانت غير كفوءة في بعض الدول مما انعكس سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي دعا إلى البحث في هذه المشكلة، ودراسة أسبابها، وآفاقها المستقبلية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على أثر الخصخصة فضلاً عن بعض العوامل الأخرى المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على متغير الخصخصة بوصفه أحد محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فسياسات التحول إلى القطاع الخاص غالباً ما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل من أبرزها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تحقيق هذا الهدف بجذب FDI يتطلب العديد من الإستراتيجيات المترابطة، من هنا يسعى البحث إلى تقدير وتحليل أثر الخصخصة، فضلاً عن بقية المحددات المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين:

1. تؤثر الخصخصة تأثيراً إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.
2. اختلاف درجة وأهمية كل محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الإقتصادية، فضلاً عن تغيرها عبر الزمن.

منهج البحث

سعياً للوصول إلى اختبار فرضية البحث تم إجراء دراسة تطبيقية مقارنة باستخدام التحليلين الوصفي والكمي، وذلك على وفق المنهج التجريبي وبما يفضي

إلى تشخيص مقارن لإقتصاديات دول العينة، لإثبات أثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

العلاقة بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر

لا يعد تحقيق النمو الإقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين مهمة سهلة للحكومات في مختلف الدول، وتحقيق ذلك الأمر يتطلب توافر استثمار أجنبي مستقر وثابت، ولقد تعرضت المواقف المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر للثورة عليها في عقد الستينات من القرن الماضي، لأن العديد من الدول في أنحاء العالم بدأت بإتباع نهج جديد نحو النمو، يقوم على التحرير الإقتصادي، وعلى إدراك أن الاندماج في الإقتصاد العالمي هو أهم تحد أمامها في ذلك الوقت، ولقد تخلت العديد من الدول عن السياسات التي تقضي بسيطرة الدولة على النشاط الإقتصادي من خلال القطاع العام، فضلاً عن تحقيق النظرة العدائية تجاه الشركات متعددة الجنسية، القطاع الخاص.

ويتنوع دور الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، فهو إما أن يكون مباشراً كما هي الحال في الاستثمارات من خلال الشركات متعددة الجنسية في الشركات والمصانع المختلفة، أو أن يكون بشكل غير مباشر، كما هي حال الاستثمار في الأسهم والسندات، الذي يطلق عليه تسمية الاستثمار في محافظ الأوراق المالية، إذ يتسم الأول بتحويل ملكية الأموال الثابتة إلى القطاع الخاص كما في تحويل ملكية أنواع معينة من الشركات أو المنشآت أو قد يكلف المستثمر الأجنبي بمهام إدارتها، في حين يتمثل النوع الثاني من الاستثمار بشراء أسهم وسندات شركات أو منشآت معينة (الاسكوا، 1996، 28).

وضمن هذا السياق عدت الخصخصة وفي العديد من دول العالم وسيلة لإحداث تغييرات هيكلية فيها، من أجل زيادة إنتاجية شركاتها، ومن ثم رفع كفاءة أداء الإقتصاد الذي يسير في هذا الاتجاه (Sadek & Bolble, 2005, 15). إن خصخصة قطاع البنى الأساسية، والقطاع المالي يعد من أكثر القطاعات جذباً للمستثمرين الأجانب، وهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب إطاراً لإدارة الشركات المخصخصة. وهذا الأمر يتعلق بصناعة القرار، وإدارة المنشأة أو الشركة بهدف تسهيل عملية صنع القرار من قبل الشركات متعددة الجنسية أو حملة الأسهم والسندات، ومن أجل إحداث تغييرات هيكلية في احتكارات البلدان الآسيوية من خلال إتباع برامج عمليات الخصخصة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكي يتحقق ذلك يجب توفير البيئة الاستثمارية الملائمة، ورفع كفاءة أداء مؤسساتها، وتوفير ورفع معدلات نمو الاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية والموارد البشرية والبنى الأساسية أي إحداث قدر من التغيير في الإطار المؤسسي والقانوني فيها، بهدف تحقيق نموها الإقتصادي المطلوب والمعتمد على آلية السوق (ZHAN, 1993, 7).

وتوفير البيئة السياسية الملائمة، والمناخ الاستثماري الملائم من أجل تحقيق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها دراسة Trevion (Trevion, 2002, 39).

وتظهر أهمية الخصخصة وعلاقتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزامن مع أهمية المخاطر الاستثمارية، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال إتباع شروط IMF بحيث أن القطاع الخاص عدّ المحرك الأساس والباعث لتلك الاستثمارات بما يزيد من قدرات البلد ويخفف من عجز موازينها (Nina and Bandelj, 2002, 25).

وبالتالي الدور الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات المضيفة له، وهذا الدور تمثل في نقل التكنولوجيا الحديثة وتوسيع قنوات التمويل والتسويق، ورفع الكفاءة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد مصادر التمويل الذي يتصف بالاستقرار مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات المالية (Corbo, 1993, 226).

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الخصخصة

أولاً - الأسواق الجديدة

تمنح الخصخصة المستثمر الأجنبي فرصة دخوله أسواق جديدة وذلك يتضح في أغلب البلدان، وينعكس أثره في رفع معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وزيادة عوائد هذا النوع من الأسواق، وتوفير عمالة ماهرة بأجور منخفضة مقارنة بتوفير الأيدي العاملة غير الماهرة (المشهداني، 1999، 67)، وتسهم الخصخصة أيضاً في تحقيق فرص جديدة لتصدير المنتجات التي أنتجتها في المشاريع المعدة للتصدير، وذلك يعد هدفاً رئيساً للعديد من الدول النامية الهادفة للمنافسة في الأسواق العالمية، وتشغيل المشاريع الخاسرة، ويتضح ذلك خلال مدى قصير من بدء الاستثمار الأجنبي في البلد المتحول نحو الخصخصة (العكيدي، 2000، 138).

فضلاً عن ذلك، تعمل الخصخصة على توفير متطلبات التكامل والترابط بين الأسواق المحلية والعالمية وبين تداعي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال تطوير الأسواق العالمية للبلد المضيف، وهذا بدوره يعد عامل جذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما عبر عمليات الاندماج (العكيدي، 2000، 138).

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون دوراً احتكارياً في الدول المضيفة له، إذ قد يتمثل دوره في عملية المشاركة مع الشركات المحلية، ومن ثم تقاسم العوائد على أساس الحصص وهي الصفة التي ساد انتشارها في العديد من الدول الآسيوية، لأنها تعكس رغبة البلدان في حصولها على الموارد التكنولوجية والقدرات الإدارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية، من دون تخلي الدول المضيفة عن حق الرقابة والسيطرة على المشروع المشترك مع الشركات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى فإن المشاريع المشتركة تصلح لأن تكون أحد قنوات جمع المزايا الحديثة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية، من دون أن تكون متعارضة مع مصالحها الاجتماعية. ولابد من الإشارة في هذا الشأن إلى أن حالة التكامل والاندماج في الأسواق تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسة هي نوع التكامل الإقليمي وموثوقيته، والمدى الذي تنفذ فيه الدول الأعضاء حالة التكامل الإقليمي، والسرعة التي تنفذ بها الدول الأعضاء التكامل الإقليمي.

ثانياً - قلة الحواجز أمام دخول الأسواق

يعد الاستثمار في الشراكات المعلومة من جانب الدولة حالة أفضل من إقامة مشاريع صناعية ذات رؤوس أموال ضخمة، وتظهر أهمية هذه الإستراتيجية في الدول التي تعاني من سوء توزيع عوائد عوامل الإنتاج، وفي تدني كفاءة الأداء لقنوات التمويل (مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، 360) إن الرؤية المستقبلية لطبيعة عمل الاستثمار الأجنبي الخاص، تتمثل في وجود اتفاق يتم بموجبه مساهمة القطاع الخاص بدور فاعل في النشاط الإقتصادي من خلال مشاركة معظم الأنشطة الإقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية داخل البلد وخارجه لضمان تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى المعيشة للمواطن مع تحقيق هدفه الأساس المتمثل في جني أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتخفيف معدلات التكاليف.

دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة الخصخصة

يعد النظام الإقتصادي العالمي الجديد الدافع الرئيس للبلدان الآسيوية والأوربية المتحولة من النظام الاشتراكي، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أن اعتماد العديد من بلدان العالم النظام الإقتصادي الحر وآلية السوق في نشاطها الإقتصادي أسهم في جعلها تعتمد هذا الاتجاه بهدف تنظيم أنشطتها الإقتصادية وتصحيح هياكلها الإنتاجية، وتحرير أسواقها، وفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دخول بلدانها، ومما لاشك فيه أن هذه السياسات وما توفره من مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والمحلي تعد ذات أهمية كبيرة في تحديد جاذبية البلد المضيف للأموال الأجنبية بهدف رفع مستوى تنميته، وزيادة معدلات نمو ناتجه المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس مدى نجاح تلك السياسات في إقتصاداتها، فضلاً عن توافر عدد من العوامل المساهمة في تحقيق تنميته الإقتصادية منها، الموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وتلك هي الوسائل الفعالة لتجاوز سلبيات البلدان النامية والمتمثلة في بطء معدلات نموها الإقتصادي وعجز موازين مدفوعاتها، والتضخم في قيم معاملاتها، وتدني نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي العوامل التي تعكس تدني كفاءة الأداء في مجالات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، ومن هنا كانت الخصخصة أحد أهم الوسائل اللازمة لمعالجة التغيرات الهيكلية في بلدان العالم

النامي والمتقدم، فلابد من إعتماد الطرائق* والوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ برامج الخصخصة ومنها نظام الإنشاء والتشغيل والتمويل الذي له قبول واسع في مجال الخصخصة وفي العديد من دول العالم، لأنه يتسم بالبساطة ويؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويستخدم خصخصة البنى الارتكازية مثل محطات المياه، والوقود والطاقة الكهربائية، ومعالجة المياه، والصرف الصحي والطرق والجسور، والمطارات والموانئ، وفيه يقوم المستثمرون ببناء مشروع معين وتشغيله لمدة زمنية محددة ثم يؤول إلى الحكومة ويكون إطاره التنظيمي بثلاثة جوانب هي، قانوني، وفني، وإقتصادي، وذلك يظهر من خلال حالة التعاقد بين الحكومة والمستثمرين من أجل تنظيم الإنتاج، والتشغيل، والأسعار، والتوزيع، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

يضاف إلى ذلك وجود نظام آخر للخصخصة والمتمثل في المشروعات المشتركة والتي تعني مشاركة دولية بين طرفين الأول محلي والثاني أجنبي، والذي يعد أحد أهم الوسائل في جذبه، والحصول على تكنولوجيا متطورة من الخارج (Jiyad, 1995, 19-30). وهو الأمر الذي أكدته دراسة بيطار، التي أشارت إلى أن التحولات الإقتصادية أو تنفيذ برامج الخصخصة تؤدي إلى جذب موارد مالية من خارج الدولة (بيطار، 2004، 104).

لقد أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقاته. كما كانت الخصخصة بالنسبة لإقتصادات دول أوربا الوسطى والشرقية عنصراً مهماً من عناصر عملية التحول إلى نظام إقتصاد السوق، وهي تنطوي على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة، وخلال المدة التي شهدت نشاطاً خاصاً والمحصورة بين (1988 -1995) تلقت الدول النامية (38) مليار دولار على شكل تدفقات و(21) مليار دولار استثمار أجنبي غير مباشر، ويمثل المبلغان نسبة (45%) من إيرادات الخصخصة.

ويمكن تنفيذ الخصخصة، (إما بأسلوب البيع المباشر)، ويبدو أن مشاركة الأجانب لا تتم إلاّ عن طريق هذا الأسلوب، (أو البيع عن طريق الاكتتاب)، إلا أن المالكين الجدد قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية.

وهكذا، يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل في توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، وهذا الأمر يعتمد على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص مهمة هي الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية.

ويمكن أن ينتج عن اتباع هذه المبادئ تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها

---

* لمزيد من التفصيل أنظر:

Coskun Can Aktan, Op.cit, PP. 13-50
A comparative Approach in ESCWA Region, 1998.

الدولة بيعاً مباشراً، وهذا يؤدي إلى تحفيز المزيد من تدفق الاستثمار. فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفق الاستثمار إليها نتيجة الاستقرار السياسي، وكبر حجم المشاريع المخصخصة.

وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمارات بعدة طرائق أبرزها (الغزالي، 2004، 18):

1. إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في إقتصاد البلد.
2. إزالة كل العقبات المعيقة للاستثمار.
3. تحسين البنية الأساسية.
4. إعطاء إشارة للدولة لكي تتخذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

تحليل نتائج التقدير لأثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة

ولغرض إثبات فرضية البحث التي تنص على الدور الإيجابي للخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تم استخدام عدد من النماذج القياسية لغرض اختبار هذه الفرضية، من أجل ذلك تم تحديد متغيرات الأنموذج بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج، أما الخطوة الثانية فقد تناولت هيكلة العلاقة الرابطة بين متغيرات الأنموذج بصيغة رياضية (Koutosyiannis, 1977, 16)، وبدءاً من وصف الأنموذج الذي يمثل بداية العمل القياسي والذي يحدد المشكلة المطلوب دراستها (محبوب، 1982، 23). بالاعتماد على منطق النظرية الإقتصادية، والدراسات السابقة في هذا المجال لتحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء الأنموذج، والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدرة، التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم التقدير (Chang, 1984, 7-10).

وفي موضوع دراستنا المتعلق بدور الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن العديد من الدراسات التطبيقية للموضوعات المنجزة من قبل منظمة التجارة والتنمية الانكتاد (Trevino, *et. al.*, 2002, 29) أشارت إلى أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في الأنموذج القياسي المعتمد في تقدير الظاهرة موضوع البحث.

أولاً - المتغير المعتمد (Y)

تم الاعتماد على قيم الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه متغيراً معتمداً في النماذج القياسية لدول العينة.

ثانياً - المتغيرات المستقلة

تم الاعتماد على عدد من المتغيرات الإقتصادية (x's) التي مثلت محددات للاستثمار الأجنبي المباشر وكما يأتي (Trevino, *et. al.*, 2002, 1-50):

1. الناتج المحلي الإجمالي x_1 والإشارة (+).
2. سعر الصرف x_2 والإشارة (-).
3. معدل التضخم x_3 والإشارة (- أو +).
4. الميزان التجاري x_4 والإشارة (-).
5. الخصخصة x_5 والإشارة (+).
6. متغير التقدم التكنولوجي x_6 والإشارة (+).

أولاً - تحليل نتائج تقدير الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة

1. مجموعة الدول الصناعية الكبرى وتم اختيار:
   أ. بريطانيا عن المجموعة الأوربية.
   ب. اليابان عن المجموعة الآسيوية.

أ. بريطانيا

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً في جذب FDI في بريطانيا تم تنفيذ عدة صيغ قياسية للتقدير، وكانت الصيغة الخطية هي أفضل الصيغ من خلال الأنموذج الآتي:

$$Y= -1089+650x_2-216x_4+205x_5+304x_6$$
$$t^* = (-6.598)\ (6.503)-(1.708)\ (2.580)\ (2.866)$$
$$R^2 = 92\% \qquad F = 76.249 \qquad D\text{-}W= 2.166$$

بلغت قيمة معامل سعر الصرف (x_2) (650) وحدة، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير المستقل تحدث زيادة في تدفقات (FDI) بقدر (650) وحدة، وإن الإشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير لأن قيمة العملة البريطانية قد ارتفعت خلال مدة الدراسة من (4.10) لكل دولار سنة 1980 إلى (1.75) لكل دولار سنة 2003، والنظرية الإقتصادية تقرر أنه كلما انخفضت قيمة العملة كان هناك تدفق لرأس المال إلى الخارج، وكلما ارتفعت قيمة العملة كان هناك تدفق لرأس المال إلى الداخل، وهذا اتفق ودراسة Nhubinh & Haugton، 2002 التي تناولت أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في (16) دولة نامية خلال المدة 1990 -1999، ومنها يتضح أن سعر الصرف يؤثر بعلاقة إيجابية في تدفق FDI (Nhubinh & Haugton, 2002, 13)، وهو الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين.

كما بلغت قيمة معامل الميزان التجاري (x_4) (216) وحدة، وهذه القيمة تعني بأن الانخفاض الحاصل في قيمة هذا المتغير تعود إلى زيادة في تدفق (FDI) بقدر (216) وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية

الإقتصادية، فضلاً عن دراسة Frey & Shinder، 1985 التي أوضحت بأن العجز الكبير في الميزان التجاري يعد أحد الدوافع الرئيسة في جذب FDI، على اعتبار أن العجز طويل الأمد يسهم في زيادة الضرائب، وذلك يؤدي إلى تقليل الدخل القابل للتصرف والذي يخفض بدوره طلب الأفراد على اقتناء السلع والخدمات، الأمر الذي يقود إلى تخفيض الادخارات، ويصاحب ذلك انخفاض في حجم الاستثمارات المحلية، وذلك يدفع الدولة المعنية إلى زيادة جذب FDI (Ahn, Adj & Willett, 1999, 9)، الأمر الذي يبرر العلاقة العكسية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد.

وبلغت قيمة معامل الخصخصة (205) وحدة وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير تسهم في جذب FDI وبقدر (205) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة Trevion، 2002 التي أوضحت بأن الخصخصة تسهم في زيادة الكفاءة الإقتصادية في البلد المعني، الأمر الذي يؤدي إلى جذب مزيد من المدخرات، وتوسيع قنوات القطاع الخاص، وينعكس أثر ذلك في زيادة الإنتاجية وتلاشي حالة التوزيع السيء للدخل القومي، والحد من ظاهرة البطالة، فضلاً عن تسوية العجز في ميزان المدفوعات الدولية التي شرعت في خصخصة إقتصادها (Trevion & others, 2002, 29-39).

وبلغت قيمة معامل متغير التقدم التكنولوجي (x_6) (304) وحدة، وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير تسهم في جذب FDI بقدر (304) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن التقدم التكنولوجي الذي يحصل في بريطانيا سنوياً يسهم في جذب FDI، وهذا الأمر يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين (العكيدي، 2000، 127 -137).

وللوقوف على درجة الموثوقية بقيمة معاملات المتغيرات المستقلة تم إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية، وقد اتضح أن قيمة (t) المحسوبة لكل متغير مقدر في الأنموذج أكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يدل على وجود علاقة سببية معنوية إحصائياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية في تأثيرها وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، في حين لم تظهر المتغيرات الآتية معنوية إحصائية (الناتج المحلي الإجمالي) (ومعدل التضخم) لعدم مقدرة هذين المتغيرين على اجتياز الاختبارات الإحصائية. وقد اتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (76.247)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند المستوى السابق ذاته للمعنوية، مما يدل على معنوية العلاقة المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وبلغت قيمة دربن واطسون المحسوبة (*d) (2.166)، في حين أوضح الاختبار المذكور آنفاً عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الأنموذج العشوائية، كما لم تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج على وفق اختبار كلاين. وتشير القوة التفسيرية للأنموذج المقدر والمتمثلة (R^2) بأن (92%) من التغيرات الحاصلة في قيم (Y الاستثمار الأجنبي المباشر) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (سعر

الصرف) أو (الميزان التجاري) و(الخصخصة) و(الزمن) و(8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها الأنموذج المقدر أو قد تكون نوعية.

ب. اليابان

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً في جذب FDI في اليابان، اختيرت الصيغة الخطية التي أعطتنا أفضل النتائج غير المتحيزة الآتية:

$$Y= 25.188+487x_4+135x_5+508x_6$$
$$t^* = (4.936)\ (4.744)\ (4.562)\ (1.704)$$
$$R^2 = 90\% \qquad F = 69.040 \qquad D\text{-}W= 1.193$$

وقد تبين من التحليل الإقتصادي أن قيمة معامل الميزان التجاري (487) وحدة، وهذه القيمة تشير إلى أن زيادة قيمة الفائض للميزان التجاري أسهمت في زيادة تدفق FDI (487) وحدة، وتشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية بين المتغير المعتمد (Y) والمتغير (x_4)، ولعل السبب وراء هذه العلاقة الموجبة هو أن الميزان التجاري الياباني يعاني من فائض بأكثر من (500) مليار دولار، بحيث يقدم اليابانيون قروضاً ومساعدات لباقي الدول النامية، مع المساهمة باقامة عشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باقي الدول بوصفها دولة موجهة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استقرار ميزانها التجاري، ومن ثم جذب FDI أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يتفق ودراسة (Girma, Green and Waklen, 1999, 14).

كما تبين أن قيمة معامل الخصخصة قد بلغت (135) وحدة، مع الإشارة الموجبة التي تشير إلى الأثر الإيجابي للخصخصة، والإصلاحات الهيكلية اليابانية في جذب FDI، وهذا ما اتفقت عليه دراسة (البيطار، 2005) والتي تشير إلى أن التحول الإقتصادي أو عملية الخصخصة ستؤدي إلى جذب موارد مالية وتكنولوجية من خارج الدولة إلى داخلها، لغرض تنشيط الإقتصاد، وحركته بحرية ورفع مستوى الناتج القومي الإجمالي، والذي ينعكس على متوسط دخل الفرد، وعلى زيادة طلبه من السلع والخدمات، وبالتالي رفع المستوى المعاشي له، ومن ثم زيادة في الاستثمار الخاص المحلي الأجنبي.

كما وبلغت قيمة معامل الزمن (508) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمته تشير إلى العلاقة السببية بين FDI والتكنولوجيا، وهذا ما أكدته دراسة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، 1999) بحيث أن التطورات التكنولوجية في كل المجالات سواء الإلكترونية أو التقنية ستؤدي إلى تعزيز قدرة البلد المضيف، وتزيد من المهارة والخبرة وتدمج إقتصاد البلد المضيف مع العالم في مجال التكنولوجيا، من أجل تسريع نمو الدول المضيفة النامية (UNCTAD, 1999, 15).

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إتضح وجود علاقة سببية معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة،

والمتغير المعتمد وأن المعلمات المقدرة ذوات معنوية إحصائية، وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، ولم تظهر معنوية كل (الناتج المحلي الإجمالي) و(سعر الصرف) و(معدل التضخم) لعدم مقدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية، وقد اتضح أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (69.040) هي أكبر قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة. وتشير القوة التفسيرية للأنموذج والمتمثلة (R^2) بأن (90%) من التغيرات (الحاصلة في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر Y) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (الميزان التجاري) و(الخصخصة) و(الزمن)، وأن (10%) من التغيرات تعود إلى عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها الأنموذج المقدر.

وبلغت قيمة دربن واطسون (*d) المحسوبة (1.193)، في حين أوضح الاختبار المذكور آنفاً عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الأنموذج العشوائية، ولم تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الأنموذج المستقلة على وفق اختبار كلاين.

2. مجموعة الدول الصناعية

أ. هنغاريا عن المجموعة الأوربية.
ب. سنغافورة عن المجموعة الآسيوية.

أ. هنغاريا

لتقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في جذب FDI في هنغاريا من خلال المدة المحصورة ما بين 1990 -2003 تم تنفيذ عدة صيغ للقياس، وتبين أن الصيغة شبه اللوغارتمية قد أعطت أفضل الصيغ من خلال الأنموذج الآتي:

$$\text{Log } Y = 626-313x_2+316x_3-273x_4+271x_5+600x_6$$
$$t^* = (1.568)-(2.077)(3.763)-(2.126)(2.424)(2.755)$$
$$R^2 = 87\% \qquad F = 32.39 \qquad D\text{-}W = 2.77$$

بلغت قيمة معامل (x_2) (313) وحدة والإشارة السالبة لمعلمة المتغير تعني، انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى توجه أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدولة بقصد المضاربة أو بقصد اقتناء أوراق مالية أو ما يعادلها من أسهم وسندات، بهدف تنويع محافظهم المالية، وهي النتيجة التي توصل إليها Caves، 1996 والتي يتضح فيها وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (Caves R, 1996, 40).

وبلغت قيمة معامل (x_3) (316) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت ودراسة الإقتصادي (بول بيروخ، 2001) التي أوضحت بأن تدفق

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يؤدي إلى رفع معدلات التضخم والبطالة المتعلقة ببنية المجتمع (بيروخ، 2001، 53 -67).

وبلغت قيمة معامل (x_4) (273) وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الإقتصادية ويتضح فيها أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة قد يحدث آثاراً غير مرغوب بها في الموازين التجارية للبلدان المضيفة، لاسيما عندما تصل رؤوس الأموال المستثمرة في البلد المضيف إلى مرحلة معينة من نموها بحيث يصبح مقدار ما تستنزفه من أرباح وفوائد من البلد المضيف يفوق حجم ما يتدفق إليها من أموال أجنبية (Domdr, 1950, 314-315)، الأمر الذي يبرر العلاقة العكسية بين هذا المتغير وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في هنغاريا.

كما وبلغت قيمة معامل (x_5) (271) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير ويتضح فيها أن الخصخصة تسهم في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الإقتصادي في البلد المعني، فضلاً عن دورها في تركز الصادرات وعوائد التكنولوجيا والاستثمار المحلي ورفع كفاءة أداء النشاط الإقتصادي، الأمر الذي يسهم في جذب مزيد من FDI إلى البلد المعني (العوض، 2003، 7).

كما وبلغت قيمة معامل متغير الزمن (600) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في الدور الإيجابي للتطور التقني، وتنويع قنوات التمويل مقارنة بالتدفقات المالية الأخرى التي تتسم بالتقلبات الشديدة (Corbo, 1995, 227)، وهو الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد.

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة لكل متغير مقدر في الأنموذج أكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد، وأن المعلمات المقدرة ذوات معنوية إحصائية، وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، ولم تظهر معنوية متغير (الناتج المحلي الإجمالي) لعدم مقدرته على اجتياز الاختبارات الإحصائية، وقد اتضح أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (32.39) هي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

وتشير القوة التفسيرية للأنموذج والمتمثلة بـ (R^2) إلى أن (87%) من التغيرات الحاصلة في قيم FDI تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (سعر الصرف) و(معدل التضخم) و(الميزان التجاري) و(الخصخصة) و(الزمن)، وأن (13%) من التغيرات تعود إلى عوامل أخرى قد تكون كمية لا تقع ضمن الأنموذج المقدر. وبلغت قيمة دربن واطسون (d*) المحسوبة (2.77)، في حين أوضح الاختبار المذكور عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الأنموذج العشوائية، ولم تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الأنموذج المستقلة بحسب اختبار كلاين.

ب. سنغافورة

من أجل تقدير وتفسير أثر الخصخصة في جذب FDI في سنغافورة، كانت الصيغة الخطية قد أعطت أفضل النتائج على وفق الأنموذج الآتي:

$$Y= -10.876+52x_2+106x_3+174x_4+148x_5+766x_6$$
$$t^* = -(748)\ (2.564)\ (2.914)\ (2.548)\ (15.826)$$
$$R^2 = 99\% \qquad F = 499.01 \qquad D\text{-}W= 2.393$$

اتضح أن قيمة معامل سعر الصرف (52) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تشير إلى القوة الكبيرة للعملة المحلية تزيد وتسرع في تدفق FDI إلى سنغافورة، وهذا ما اتفق مع دراسة (Kurgman، 1992)، اذ ذكرت أنه عندما يتطلب المشروع الاستثماري نفقات غير قابلة للاسترداد، فالشركات تدخل السوق الأجنبية بعدما يكون مسار سعر الصرف مستقراً بشكل ملائم، للتأكد من مستوى مقبول للأرباح (Kurgman and Graham, 1992, 10).

وتبين أن قيمة معامل معدل التضخم (106) وحدة، وتشير الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير إلى أنه لتحقيق هدف ملائم للتضخم في جذب FDI تم تعديل سعر الصرف لضمان سيره بشكل منسق مع هدف التضخم، مع الاعتماد على سعر صرف بوصفه أداة ارتكاز أسمية للتضخم، وهذا ما تشير إليه دراسة (Dornbusch، 1997) عقب تخفيض قيمة العملة وأزمة العملة في سنة 1997، فانتقلت السياسة الإقتصادية من استخدام أداة ارتكاز أسمية قائمة على سعر الصرف إلى أداة ارتكاز قائمة على تحقيق أهداف التضخم، من هنا سيزداد معدل التضخم للاعتماد عليه بوصفه أداة ارتكاز أسمية من أجل التوسع في جذب FDI، وأصول أجنبية بغية التوصل إلى توسع في الأصول المحلية الصافية، وبالتالي تحقيق استقرار في السياسات المالية، والنقدية، كي تجذب استثمارات لبلادها (Dornbusch, 1997, 391).

كما وبلغت قيمة معامل الميزان التجاري (174) وحدة، والإشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير، ويتضح فيها أنه تلجأ الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية من خلال الحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وهو ما جاء متفقاً مع دراسة UNWIR، 1998، وقد توجه الاستثمارات الأجنبية في قطاعات تحل محل الاستيرادات لتسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، وللتخفيف من شحة النقد أي تخفيض الاستيرادات، وزيادة الصادرات مما يحسن في ميزان المدفوعات، ومن ثم الميزان التجاري (UN, 1998, 25).

كما وبلغت قيمة معامل الخصخصة (148) وحدة، والإشارة الموجبة تعني نجاح برامج الاستقرار الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى الثقة في إدارة الإقتصاد الوطني، ومن ثم القابلية في جذب FDI، وإن الإصلاح الهيكلي أدى إلى زيادة الأرباح والإنتاجية، وأدى إلى قدرة الأسواق الناشئة على سحب

المستثمرين الأجانب، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Ana Maria، 1999) (Maria, 1999, 23).

وبلغت قيمة معامل التقدم التكنولوجي (766) وحدة، والإشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير ويتضح فيها أن تنوع المحافظ الدولية، والابتكارات المالية، والتغير التكنولوجي، وهذا ما أشارت إليه دراسة (عجمي، 2000) أنها تؤدي إلى خفض كلفة النقل والمواصلات وزيادة الإصلاحات الإقتصادية التي بدورها أدت إلى ارتفاع معدلات النمو في سنغافورة، وإلى تسارع زيادة حجم التدفقات المالية، وحركة رؤوس الأموال الخاصة، التي تزايدت بالاتجاه نحو سنغافورة (عجمي، 2000، 76).

وتشير القوة التفسيرية (R^2) إلى أن (99%) من تأثيرات المتغير المعتمد تحصل بسبب (سعر الصرف، ومعدل التضخم، والميزان التجاري، والاستثمارات الخاصة، والتقدم التقني). وأن (1%) من التأثيرات جاءت بسبب عوامل أخرى قد تكون كمية أو نوعية لم تدخل ضمن الأنموذج.

3. مجموعة الدول شبه الصناعية وتم اختيار فيها:

أ. بولندا عن المجموعة الأوربية.

ب. كوريا الجنوبية عن المجموعة الآسيوية.

أ. بولندا

بهدف تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في جذب FDI إلى بولندا خلال مدة البحث، أعطت الصيغة شبه اللوغارتمية أفضل النتائج تبعاً لما يظهر في الأنموذج الآتي:

$$\text{Log } Y = -1.311+471x_2-274x_4-303x_5+441x_6$$

$$t^* = -(3.037)\ (3.535) - (2.550) - (3.268)\ (4.019)$$

$$R^2 = 86\% \qquad F = 50.584 \qquad D\text{-}W = 1.782$$

لقد بلغت قيمة معامل سعر الصرف (471) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق ودراسة (Shin-Ya Nakamura et. al., 1998) في عدد من دول جنوب شرق آسيا وهنا يشير سعر الصرف إلى الوضع التنافسي في البضائع المحلية قياساً بالأجنبية، وعندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي ستنخفض قيمة العملة المحلية، وتصبح المنتجات المحلية رخيصة في الأسواق الخارجية، ومن ثم سيزداد الطلب عليها، لارتفاع قيمة الصادرات الرخيصة وانخفاض الاستيرادات ذات السعر الأعلى في السوق المحلية وهذا سيؤدي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقه نحو البلد المضيف.

كما وبلغت قيمة معامل الميزان التجاري (274) وحدة، والإشارة السالبة تشير إلى العلاقة السلبية بين المتغيرين، وهي متفقة مع دراسة (Fischer، 1996) إذ أن الميزان التجاري الذي يعاني من عجز سينخفض من جذب FDI، ولكن من أجل تخفيض العجز، والإحجام عن سك النقود لتمويل عجز الموازنة العامة،

اشتملت سياسة خفض العجز على تدابير لدعم الإيرادات وخفض النفقات واعتماد تدابير خاصة لتعويض الانخفاض في الضرائب التجارية، ومن ناحية الإيرادات تم استخدام ضريبة على القيمة المضافة والتي تعد من السمات الثابتة، في حين اعتمد خفض النفقات الحكومية على خفض الإعانات، وخصخصة المؤسسات العامة الخاسرة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Fischer, 1996, 220).

وبلغت قيمة معامل الخصخصة (393) وحدة، والإشارة السالبة تتفق ودراسة (Aziz, Weschott، 1997) التي تشير إلى الحاجة لمعرفة كيفية إعداد مجموعة متكاملة من الإصلاحات تحقق أقصى استفادة ممكنة من الطاقة المشتركة التي تتولد عنها، لذلك فإن العائد من أحد الإصلاحات يتأثر سلباً في غياب الاستقرار الإقتصادي الكلي، إذا ما كانت أسواق العمل مكبلة بالقيود التنظيمية، والبنية الأساسية للموانئ والطرق السريعة مشوبة بالعيوب (Aziz and Wescott, 1997, 210).

وتعد دراسة (Graham, Naim، 1998) أحد الأمثلة التي تشير إلى ضرورة معرفة التوقيت السليم للإصلاحات، ونطاق شمولها، وتتابع خطواتها، وكيفية الحد من المعارضة التي تواجهها من مجموعات المصالح المكتسبة التي ستتأثر سلباً بتنفيذها (Graham and Naim, 1998, 17)، ودراسة (Corbo and Fischer، 1995) التي أشارت إلى وضع قيود على تحويلات FDI، في قطاع الصناعات التحويلية، والقطاعات الستراتيجية فضلاً عن قيود التراخيص، وأنماط الملكية (Corbo and Fischer, 1995, 30).

وقد قدمت دراسة (Mazar، 1993) بحثاً عن الاصلاحات الإقتصادية في بولندا، وتوصلت إلى الأثر السلبي للخصخصة في جذب FDI، وهذا يعود إلى أن بولندا شجعت القطاع الخاص باستراتيجية تسمى الإستراتيجية الشاملة التي من خلالها تم البيع غير المتدرج وبشكل يسمى (بالصدمة الكهربائية) وبخاصة في قطاع الخدمات، مما ترك أثراً سلبياً على الأهداف الإقتصادية لبولندا (Mazar, 1993, 45-90).

وبلغت قيمة معامل متغير التقدم التكنولوجي (441) وحدة، والإشارة موجبة لمعلمة المتغير، ويتضح فيها الدور المهم الذي تقوم به التكنولوجيا، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات بين المؤسسات المالية والنقدية المختلفة، وهو ما أشارت إليه دراسة (Bandelj, 2002, 20-23).

وتشير القوة التفسيرية للأنموذج المقدر إلى أن (86%) من التغيرات الحاصلة في قيم FDI تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج المقدر، ومنها (سعر الصرف، والميزان التجاري، والاستثمارات الخاصة، والزمن)، ولم تظهر معنوية (الناتج المحلي الإجمالي) و(معدل التضخم)، لعدم مقدرة هذين المتغيرين على اجتياز الاختبارات الإحصائية.

ب. كوريا الجنوبية

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة في جذب FDI في كوريا الجنوبية، اختيرت الصيغة الخطية التي أعطتنا أفضل النتائج المقدرة غير المتحيزة على وفق الأنموذج الآتي:

$$Y = 43.996 - 369x_2 + 223x_5 + 1.074x_6$$
$$t^* = (3.157) - (3.704)\ (2.687)\ (8.696)$$
$$R^2 = 93\% \qquad F = 107.942 \qquad D\text{-}W = 1.347$$

بلغت قيمة معامل سعر الصرف (369) وحدة، والإشارة سالبة تتفق مع مفهوم النظرية الإقتصادية ودراسة عبد الفضيل، 2000، تشير إلى استخدام كوريا الجنوبية لقروض قصيرة، وطويلة الأجل في فترة التسعينات، ونظام رقابي صارم لمنع تسرب حصيلة النقد الأجنبي إلى أنظمة غير إنتاجية في الداخل أو الخارج، مما أدى إلى خفض سعر الصرف، وإعطاء قوة للعملة الكورية، وهذا أدى إلى زيادة في جذب FDI (عبد الفضيل، 2000، 71).

وبلغت قيمة معامل الخصخصة (223) وحدة، والإشارة الموجبة تتفق ودراسة الباحث (Dongsson، 1997) إذ أشارت إلى أن المنشآت التي تحولت إلى الخصخصة بالكامل كانت أكثر فاعلية وكفاءة من المنشآت التي تحولت إلى الخصخصة بشكل جزئي، وزادت إنتاجيتها من خلال التخصيص الكفوء للموارد، وزادت مبيعاتها، ومعدلات أرباحها (Dongsson, 1997, 70).

وبلغت قيمة معامل الزمن (1.074) وحدة، والإشارة الموجبة، وتتفق مع دراسة (Oktten، 2003) التي أشارت إلى اختيار التكنولوجيا المناسبة لكوريا، وكانت تدفقات رأس المال تأثيرها إيجابي في الإنتاجية، وزيادة جودة المنتج، فضلاً عن تخفيض التكاليف الإنتاجية، وأسعار المنتجات، وهذا سيزيد من جذب FDI.

وتشير القوة التفسيرية للأنموذج المقدر بأن (93%) من التغيرات الحاصلة في قيم FDI، تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي تضمنها الأنموذج المقدر، ولم تظهر معنوية (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والميزان التجاري)، لعدم مقدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية.

4. مجموعة الدول التي في طريقها إلى التصنيع وتم اختيارالدول الاتية:

أ. بلغاريا عن المجموعة الأوربية.

ب. ماليزيا عن المجموعة الآسيوية.

أ. بلغاريا

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في جذب FDI في بلغاريا خلال مدة البحث، تبين أن الصيغة شبه اللوغارتمية أعطت أفضل النتائج على وفق الأنموذج الآتي:

$$\text{Log } Y = +276 + 607x_2 - 101x_3 + 157x_4 + 366x_5$$
$$t^* = (1.88)\ (4.727) - (1.747)\ (2.75)$$
$$R^2 = 1.93 \qquad F = 78.390 \qquad D\text{-}W = 1.542$$

بلغت قيمة معامل سعر الصرف (607) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير يتضح فيها أن استقرار أسعار الصرف يمكن أن تحقق مكاسب نتيجة للاندماج في أسواق رأس المال العالمية، وهي البدء بإرساء العوامل الأساسية الإقتصادية وتتضمن هذه العوامل استقرار الإقتصاد الكلي بإيجاد سعر صرف تنافسي، سيحقق نظاماً مالياً سليماً ومأمونا، مع توافر عناصر الرقابة والتنظيم، والرسملة، بوضع قيود على الإقراض للشركات ذات الصلة، والسيطرة على المخاطر وتقييمها بصورة صحيحة، ومنح الاستقلالية المالية، والسياسية للمؤسسات المسؤولة عن الرقابة والتنظيم، وهذا جاء متفق مع دراسة (Bhagwati، 1998) مما يزيد في جذب FDI (Bhagwati, 1998, 10).

وبلغت قيمة معامل التضخم (101) وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الإقتصادية، ودراسة الإقتصادي (Sargent، 1982) والتي تفيد بأن خفض معدل التضخم سيؤدي إلى استقرار الإقتصاد الكلي، بشرط تحقيق نمو قابل للاستمرار، ونمو طويل الأجل، ويسرع في جذب FDI (Sargent, 1982, 20).

كما وبلغت قيمة معامل الميزان التجاري (157) وحدة، والإشارة لمعلمة هذا المتغير الموجبة والمتفقة ودراسة (العكيدي، 2000) التي تشير إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً عديدة على ميزان المدفوعات تتغير عبر الزمن، إذ أن النقل الأولي لرأس المال إلى البلد المضيف لإنشاء شركة يسهم في زيادة صافية لرأس المال، وعوائد المشاريع تسجل في حساب رأس المال كتدفق طويل الأجل، وملكية المشروع الصائبة مثلت الموجودات مطروحاً منها الديون العائدة للمشروع الأم. وعندما يبدأ المشروع عملياته يقدم منافع مستمرة لميزان المدفوعات عن طريق استخدام بعض أو كل إنتاجه للتصدير، أو إحلال الواردات (العكيدي، 2000، 70) مما يساعد في جذب FDI.

وبلغت قيمة معامل الخصخصة (366) وحدة، وأن الإشارة الموجبة أثبتت العلاقة الإيجابية بين الاستثمارات الخاصة، وزيادة تدفق FDI، وهذا ما تم إثباته في دراسة (Palmade and Pnayiotas، 2004) لأن القطاع الخاص محفز ومحرك للنمو، وباعث لتدفقات رأس المال الخاص، ويحاول أن يدني الكلفة، ويحصل على أعلى معدل للربح، في ظل جودة ونوعية سلعية، كي يحافظ على وضعه التنافسي في الأسواق العالمية (Palmade and Pnayiotas, 2004, 274).

وتشير النتائج المقدرة إلى أن (93%) من التغيرات الحاصلة في قيم (FDI)، تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج

المقدر، ولم تظهر معنوية متغير (الناتج المحلـــي الإجمـــالي) و(الـــزمن)، لعـــدم مقدرتهما على اجتياز الاختبارات الإحصائية.

ب. ماليزيا

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المقدرة في الأنموذج علـــى المتغيـــر المعتمد، أعطت الصيغة الخطية أفضل النتائج المقدرة، وغير المتحيزة، على وفـــق الأنموذج الآتي:

$$Y = 113.997 - 309x_2 - 274x_3 - 890x_4 + 248x_5 + 798x_6$$
$$t^* = (5.12) - (2.34) - (3.09) - (7.15)\ (2.17)\ (4.48)$$
$$R^2 = 86\% \qquad F = 28.422 \qquad D\text{-}W = 1.492$$

لقد بلغت قيمة معامل سعر الصرف (309) وحدة، وتشير الإشـــارة الـــسالبة والمتفقة ودراسة (بو جلال، 2002) التي أشارت إلى إعطاء إعفـــاءات ضـــريبية عديدة للشركات المستثمرة الرائدة والتي تستثمر لأول مرة فـــي ماليزيـــا، ونـــسبة الضريبة على الأرباح لا تزيد عن (28%)، ومحفزات ضريبية وقطاعية متضمنة، في العديد من القوانين الجبائية والجمركية، وهذا يؤدي إلى خفض سعر الـــصرف الذي بدوره سيجلب استثمارات أجنبية مباشرة (بو جلال، 2002، 132).

وبلغت قيمة معامل معدل التضخم (274) وحدة، وتـــشير الإشـــارة الـــسالبة لمعدل التضخم، والمتفقة ودراسة (غزال، 2003) إلى أن الحد من ظاهرة التضخم يسهم في تحفيز صادرات البلدان النامية في الأمـــد القـــصير، وســـتزداد عوائـــد الصادرات، وتؤدي إلى تحقيق عملية التنمية، ومن ثم زيادة تـــدفق FDI (غـــزال، 2003، 169).

كما وبلغت قيمة معامل الميزان التجاري (890) وحدة، والإشـــارة الـــسالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في دراسة (غزال، 2003) التي أشارت إلـــى أن العجز في الميزان التجاري تم تمويله بالتضخم لعدم كفاية الموارد المحلية، وتفضل البلدان هذه الوسيلة، لأن جهازها الضريبي غير قادر على سد حاجـــات التنميـــة، فضلاً عن أن التمويل بالعجز يؤدي إلى تضخم تكاليف الوحدات المنتجـــة والـــذي سيؤدي إلى خفض الكلفة الإقتصادية للقطاعات، وكلما انخفض التمويل بالعجز أدى إلى جذب FDI (غزال، 2003، 161).

وبلغت قيمة معامل الخصخصة (248) وحـــدة، والإشـــارة الموجبـــة تتفـــق ودراسة (عبد الفضيل، 2000) التي تشير إلى دور الدولة الفاعل في إجراء عملية الخصخصة بصورة تدريجية، ومن ثـــم اســـتحداث هيئـــة خاصـــة لجـــذب FDI والمستثمرين الأجانب، مع تقديم المساعدة الفنية للذين يرغبون في إقامـــة أنـــشطة

على الأراضي الماليزية، أدى إلى جذب FDI إلى ماليزيا (عبد الفضيل، 2000، 39).

كما وبلغت قيمة معامل الزمن (798) وحدة، ويتضح من الإشارة الموجبة لها بأن العديد من المحفزات المعطاة لجذب FDI التي مثلت الرافد الأساس لمهمة التأهيل والسبب في استمرار الابتكارات والتطورات التكنولوجية وبسرعة، يصعب مجاراتها والتحكم فيها من دون شراكة مع المتعاملين الأجانب، وهذا ما جاء متناسقاً ودراسة (بو جلال، 2002) وتشير تلك الدراسة إلى إعطاء محفزات خاصة لعملية إعادة الاستثمار للأرباح المتحققة أو للاستثمار في التكنولوجيا الدقيقة، ولمشاريع البحث والتطوير والتكوين (بو جلال، 2002، 132).

وتشير القوة التفسيرية في الأنموذج إلى أن (86%) من التغير في FDI يعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة المذكورة آنفاً في الأنموذج المقدر، وأن (14%) من التغيرات تعود لأسباب كمية أو نوعية غير مقاسة لم تدخل في الأنموذج.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

إن أهم الاستنتاجات المستخلصة من البحث كانت على النحو الآتي:

1. إن لمعدلات التضخم المنخفضة أهمية كبرى في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعكس في حالة الارتفاع.
2. أثبت التحليل الكمي ولجميع دول العينة أن العلاقة طردية بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء بولندا، إذ اتضح أن إشارة وحجم المعلمة سالبة، وهذا لا يعني أن بولندا لم تجذب استثمارات أجنبية مباشرة، ولكن نتيجة لاستخدام برامج عمليات الخصخصة بشكل إستراتيجية شاملة وبنظام الصدمة الكهربائية، التي تعاني من سرعة التحوّل، مما انعكس سلبياً على الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدولة.
3. من التحليل أثبتت النتائج بأن علاقة التقدم التكنولوجي والتطورات والتقنية إيجابية بجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية التي تفيد الدولة المضيفة.
4. إن للدولة دوراً كبيراً وملحوظاً في المجموعة الآسيوية وبأطر محددة، في مجال تخصيص الموارد، حيث لم تحكمه آلية السوق وحدها فهذه لا تكفي لتحقيق المستوى الكامل ولا التوزيع المتكافئ، وأن تدخلات الدولة باستمرار تنصب لتصحيح النتائج التلقائية لآلية السوق .
5. نجاح تنفيذ برامج الخصخصة يؤدي إلى زيادة الثقة بسلامة الإصلاح الإقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة تسارع معدلات النمو في الإقتصاد القومي.
6. باعتماد (R^2) ثَبَتَ أن للخصخصة أثر إيجابي في جذب (FDI).

7. كما أظهر التحليل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو مجموعة الدول الصناعية وشبه الصناعية.

المقترحات

1. استخدام سياسة إقتصادية كلية مناسبة إما مرتكزة على سعر الصرف أو مرتكزة على معدل التضخم، أو سياسة نقدية إجمالية.
2. إن تنفيذ عمليات الخصخصة بشكل تدريجي هو الأفضل، كما حدث في تجارب العالم للعديد من الدول كي لا يؤثر سلباً في الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدول.
3. ضرورة وجود التزام سياسي لتنفيذ برنامج الخصخصة، اذ يضمن ذلك إشراك كافة أجهزة الدولة في تنفيذ البرنامج بأقل قدر من المعوقات، وهو دافع لهم لجذب الاستثمارات الأجنبية وطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب.
4. إن ظروف معظم الدول في المجموعتين، وخاصة دول التحول الاشتراكي بحاجة إلى زيادة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهداف أهمها زيادة فرص العمل، وزيادة معدلات التنمية بوجه عام، وهذا يفرض على الحكومات أن تساعد هذا الاتجاه بإعداد المشروعات التي تنوي عرضها للاستثمار بواسطة القطاع الخاص.
5. يجب التركيز على نظام Bot في برنامج الخصخصة بما يخفف العبء عن الحكومة والموازنة العامة.
6. يجب أن تكون هناك بيئة تنافسية حقيقية وأن يتم إجراء وتقييم المؤسسات التي سيتم خصخصتها بقيمها الإقتصادية الحقيقية، وتوسيع قاعدة الملكية لضمان عدم الانتقال من رأسمالية الدولة إلى احتكار مجموعة من الأفراد.
7. إعطاء مساهمة أكبر للعاملين في الشركات التي سيتم خصخصتها.
8. مقترحنا للباحثين بإجراء دراسة في أثر التكتلات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

1. الاسكوا ،1996، الخصخصة في دول الاسكوا ذات الإقتصاد المتنوع، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويوك.
2. بيروخ، بول، 2001، المبادئ الإقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي، ترجمة حسن بيومي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، الكويت.
3. بيطار، منى لطيف، 2004، الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
4. دهال، رياض وحسن الحاج، 1998، طرق الخصخصة تحارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث إقتصادية، الجمعية العربية للبحوث، العدد 134.

5. عبد الفضيل، محمود، 2000، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
6. عثمان، برهان، 1994، سياسات التكيف الإقتصادي في الوطن العربي دورها في تصحيح اختلالات الإقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.
7. العكيدي، رجاء عزيز بندر، 2000، تقييم محددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.
8. العوض، عبد الفتاح، 2003، هل نحتاج إلى باب آخر للاستثمار، جمعية تشرين.
9. غزال، قيس ناظم، 2003، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
10. الغزالي، عيسى محمد، 2004، كيف تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جسر التنمية، العدد 3.
11. مؤتمر الأمم المتحدة، 2003، للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية.
12. محبوب،عادل عبد الغني، 1982، الإقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر، الموصل.
13. ميائيل، دولي، رماتيسون دونالد، 1987، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية.
14. الندوة الفكرية للبحوث والمناقشات، 1990، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. A. Kouts yiannis 1977, "Theory of econometrics", second edition, the Macmillan Press Ltd, London.
2. Ahmed Midiyad 1995, The Social Balance Sheel of Privatization in Arab Countries the third vordic conference of Middle Eastern Studies: www.HF.uibndino/institutter/smi/paj/jiyad.htm.
3. Ana Mria 1999, "Capital Flow and Capital Control", Institute Brazilin Business and Public Management, George Washington University.
4. Aziz, J. and Wescott, R 1997 "Policy Complementarities and the Washington Consensus", IMF Working Paper Washington, D. C.: International Monetary Fund.
5. Bennedsen, M. 2000, "Political ownership", Journal of public Economics, London. 76.
6. Bhagwat, J. 1991, Political Economy and International Economics, Cambridge Massachusetts: Mlteress, London.
7. Caves, R. 1996, Managing Fiscal Policy in Latin America, IDB working paper No. 3260 Washington, D. C. inter America Development Bank.
8. Chang Alphac 1984, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third Edition, McGraw-Hill, Company New York USA, Singapore.
9. Darnbush, R. 1997, "Brazils Complete stabilization and Reform", Bookings Papers on Economic Activity, 1.
10. E. D. Domdr 1950, "The effect of foreign investment on the balance of payments", American Economic Review, London.
11. Edward M. Graham 1998, Foreign Direct Investment in World Economy, World Economic and Financial Survey, staff for the world economic out look IMF, London .
12. ESCWA 2000, The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries, UN, New York, U.S.A.

13. Fischer, S. 1996, "The Role of Maero economic factors in economic growth, Journal of Monetary Economics, London 32, 3.
14. IMF 1997, World Economic out look, the Information Technology Revolution, Washington.
15. International Financial Statistical 1979, 2003, Handbook, New York, Geneva.
16. Jack. D, Gglen & Mazar, A. 1993, Sumlinski, London.
17. Krugman, P. 1992, "Is Free Trade Pass", Journal of Economic Perspectives, London 1, 2.
18. Len, J. Trevion, John D. Daniels and Harvey Arbelaez 2002, "Market reform and FDI in Latin America an empirical investigation, unctad, Vol. 1, A. 1.
19. Mina Bandelh 2002, Greartion of Foreign Direct Investment markets in central and eastern Europe, Department of Sociology Princeton University. N hanbelj princetion, edu.
20. Sargent, T 1982, "The End of Four Big Inflations", in Inflations: Causes and effect, Chicago University Press.
21. Unctad 1997, World Investment Report: Transnational Corporation, Market Structure and Competition Policy, Un, New York, Geneva.
22. Unctad 1998, World Investment Report Trends and Determinate New York, Geneva.
23. Unctad 1999, World Investment Report, United Nations, New York, Geneva.
24. Vincent Palmade and Andrea Anayitas 2004, Private Sector Development VICE presidency the World Bank Group upalmad@ifc.org.

ثالثاً - الانترنت

1. www.mackinace.org/speechs/privatiz.htm
2. www.oced.org/search97cgi/sminimagepath.
3. www.eia.doe.gov/emeu/pgem/chlb.htm
4. www.alrydh.up.com
5. www.worldbank.org/cgi
6. www.GlobalDevelopmentNetwork.org/htm
7. www.economic.ox.ac.u
8. www.Griffin&pustay
9. www.wto.org/ecommerce/0066/pdf.15
10. www.islamonline.net/iol-aralnc/dowalia/namma44.moragoat.asp